اثر التعديلات المقترحة على النظام الضريبي في لبنان

بقلم: علي بدران
مدير بنك الانعاش - فرع مار الياس

الأجواء الاقتصادية الحالية الدقيقة التي يمر بها لبنان والتي تتمثل في المشكلة الحادة في عجز مالية الدولة العامة والناجمة عن عدم كفاية الإيرادات وضخامة متطلبات الأنفاق الجاري مما يدعو الى التفكير مجددا بالنظام الضرائبي الأفضل ، ويتطلب إعادة التصحيح المالي والهيكلي خاصة وان الحكومة التزمت تثبيت عجز الموازنة لمنع نمو العجز في السنوات القادمة والارتفاع في الدين العام خصوصاً في ظل الركود في النشاط الاقتصادي الذي تعاني منه قطاعات مختلفة بفعل عوامل عديدة مؤثرة خارجيا وداخليا .

وبالتالي فان المرحلة الحالية الحرجة لا تعني فقط اعادة هيكلية الدين والزيادة على صعيد الواردات وبالتالي تعديل السياسة الضريبية التي تعتبر اداة ضرورية لتوجيه النشاط الاقتصادي حيث تشكل احد المصادر الرئيسية لايرادات الدولة واحد اهم الدعائم لتمويل برامج التنمية . بل ان المرحلة الحالية تعني اثبات صدقية لبنان امام المحافل الدولية لتخفيف العجز او ابقائه ضمن الحدود المقررة سابقاً في الموازنة .

وقد استطاعت الحكومة خلال الفصل الاول من السنة الحاليةحيث اعلنت وزارة المالية بأن عجز الخزينة في الفصل الاول من العام الحالي انخفض بالمقارنة مع العجز المحقق في الفصل الاول من العام الماضي ، وكان متوسط نسبة العجز للفصل الاول من العام الحالي بلغ ٣١٪ مقارنة مع ٥٥٪ للفصل الاول من العام ١٩٩٧ . . وكذلك على صعيد الواردات الذي ارتفع مجموعها خلال الفصل الاول من السنة الحالية الى ١٠٢٤ مقارنة مع ٧٩٧ مليارا خلال الفترة ذاتها من العام الماضي .

اذا هناك عزم من الدولة على التقيد بنسب العجز المقررة في الموازنة بما في ذلك الانفاق من خارج الموازنة . الا ان الجدية في التعاطي مع هذه المشكلة تتطلب تعاون وتشاور مع القطاع الخاص لوضع القوانين والتعديلات الضريبية وترشيد الانفاق لما لهذه العناصر من تأثير مباشر على الاستثمار . فضريبة الواحد بالمائة على حجم الاعمال لم تكن مقبولة بشكل عام من قطاعات الاعمال في اطار جملة مصادر التمويل للحكومة ، بحيث ان هذه الضريبة سيكون لها اثر سلبي على حجم الاستثمار المحلي والاجنبي الجديد في المجالات الانتاجية والخدماتية بحيث انها تفرض على مجموع المبيعات او رقم الاعمال لدى جميع المؤسسات التجارية والصناعية والمصرفية والخدماتية والمهن الحرة وليس على رقم الارباح .

اذا من هنا المسؤولية على الدولة في ايجاد القوانين والادارة الضرائبية المقبولة لتقليص عجز الموازنة والذي يعتمد بشكل اساسي على تقليص النفقات والحد من الهدر والتقشف في اغلب المجالات وزيادة الانتاجية علما ان التحرك ضمن هامش تقليص النفقات حدوده ضيقة كون النفقات الجارية والاستثمارية وخدمة الدين تشكل حوالي ٨٠٪من النفقات العامة . مما يتطلب ايجاد موارد جديدة . فحسب سياسة وزارة المالية الحالية هناك مبدأ ان لا انفاق بدون ايراد وذلك لعدم زيادة نسبة العجز ولتغطية المصاريف الملحة واهمها سلسلة الرتب والرواتب وتمويل عودة المهجرين وانماء المناطق . ان المداخيل التي تعتمد عليها الدولة اللبنانية ومصدرها- في مجملها- العائدات الضريبية لا تكفي لتأمين تغطية مصاريف الدين . من هنا تظهر ضرورة حصول إصلاحات جذرية للنظام الضريبي الذي ينحصر في غالبيته ضمن الضرائب غير المباشرة .

فهل التعديلات الضريبية المقترحة كافية للحد من العجز في الموازنة؟

وهل رفع تكاليف الانتاج يؤدي الى المنافسة في ظل فرض ضرائب جديدة؟ هناك ظروف طرأت على المنطقة في ظل العولمة والحرية الاقتصادية وبالتالي يجب الاخذ بعين الاعتبار التحويلات الطارئة على صعيد الانتاج والطلب وتوزيع العمالة والنظر الى مستقبل العلاقات التجارية ، ولم تعد الخدمات مجرد وساطة بل اصبحت صناعة ذات تقنيات متقدمة ومتنافسة ، والا يمكن للمصارف ان تكون في المستوى العالمي دون الالتزام بالنسب المعمول بها عالميا وزيادة رساميلها واموالها الخاصة ، ولا الصناعة تستطيع المنافسة دون التقيد بالمقاييس والمواصفات العالمية .

ان المطلوب ايجاد تعديلات ونظام ضرائبي متكامل وفعال وعادل وداعم لمجالات تنمية الاقتصاد الوطني يترافق مع وضع آلية جباية فعالة لجباية الرسوم والمستحقات الحالية من قبل المؤسسات والمرافق العامة والخزينة تضمن حسن تطبيق النظام الضرائبي الذي يجب ان يعمل على ان تكون الضريبة محايدة وغير متميزة لمختلف قطاعات الاقتصاد والمجتمع ولا تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي .

ان تحسين الرقابة والجباية وضبط الانفاق وتأمين حسن ادارته لزيادة مداخيل الدولة هو امرضروري جدا في هذه المرحلة ليس فقط لتخفيض العجز بل لتستطيع الدولة القيام بأدوارها الطبيعية في الميادين الاقتصادية والتنموية والاجتماعية كالإعفاءات الضريبية والتأثير على الواقع الاجتماعي كالضريبة على الدخل (النزيلات الشخصية الجديدة) من الدخل حسب الوضع العائلي وغير الخاضعة للضريبة التي تعزز الادخار والطلب الاستهلاكي خصوصا لاصحاب الدخل المحدود .

ان التوجه يجب ان يكون في بناء ضريبة عصرية بالتنسيق مع التوجهات العالمية ومقتضيات الشراكة الأوروبية والغات مع التخفيض للرسوم الجمركية على مختلف انواعها للمؤسسات الإنتاجية والخدماتية . ان اي إصلاح او تعديل للنظام الضريبي يفترض ان يقبله الشعب اللبناني الذي سيتحمل هذه الضرائب الذي لم يعتد خلال الفترات الماضية على مبدأ إخضاع الثروات الى اي نسبة ضريبية . من هنا تبرز المشكلة التقنية بحيث ان الادارة الضريبية يجب ان تكون مهيأة عند تحديث عملية الجباية .

اضافة الى اصلاح كافة مقومات المالية العامة بضبط الهدر وتخفيض العجز العام وتوسيع قاعدة المكلفين ليكون التعديل الضرائبي الجديد لا يشكل الثقل على المؤسسات بل يكون حافزاً نحو استثمارات جديدة وليس الى تباطؤ الاستثمارات وركود الاستهلاك وهروب الرساميل . ان إجراء اي إصلاح على النظام الضريبي لا يعني التخلي عن مبدأ الضريبة غير المباشرة لمصلحة الضريبة المباشرة . فالأولى تؤدي حاليا من خلال

نقاشات الخلوة الاقتصادية

العائدات الجمركية دوراً أساسياً في خدمة الخزينة خصوصاً وان حجمها يساهم بنسبة تتعدى ٤٠٪ من مجموع عا ئداتها . ان معظم دول العالم تطبق نظام .T.V.A اي وضع اسس فرض ضريبية على القيمة المضافة ومن شأن تطبيقها مواكبة إجراءات الانضمام الى «منظمة التجارة العالمية» بالرغم من ان ذلك يطرح صعوبة تخلي لبنان عن الرسوم الجمركية وحتى عند إمكانية تخفيضها بنسب جيدة .

– اذا ان التعديلات المقترحة على النظام الضريبي في لبنان لها الاثر الايجابي ولنجاح الاصلاح الضريبي يجب ان تتحقق شرط توافر تقنية الادارة وتوافر الاصلاح الاداري ، او البدء به لتحقيق الشفافية التي يجب ان يتحلى بها المكلف اللبناني وروح المسؤولية لمفهوم الدوله ومسك الدفاتر المحاسبية الصحيحة والميزانيات الشفافة لجميع القطاعات مروراً بالشركات الصغيرة الى اكبر الشركات . فتقنية الادارة شرط لمراقبة شفافية التصاريح لتأمين اي عملية تحديث ضريبي . ■